

اشكالية التغيير الاجتماعي المعاصر من خلال- مقارنة لنظرية التخلف الثقافي عند وليم أو كبرن - W.Ogburn

Modern Social Change Problematic through Ogburn's Cultural Backwardness Theory

ضامر وليد عبد الرحمن استاذ محاضر أ
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة حسنية بن بوعلي - الشلف
dhamerus@yahoo.com

ملخص

يتناول هذا البحث ظاهرة التغيير الاجتماعي من خلال تبني نظرية العالم الأمريكي وليم أو كبرن المعروفة بنظرية التخلف الثقافي ، ومن ثم بناء مقارنة لواقع المجتمعات العربية المعاصرة وأثره الجوانب المادية متمثلة بوسائل الاتصال أو العولمة الثقافية ، وتأثيراتها في البناء الثقافي العربي

الكلمات الدالة: اشكالية التغيير الاجتماعي المعاصر - نظرية التخلف الاجتماعي - وليم أو كبرن .

Abstract

This paper deals with the phenomenon of social change through the adoption of the American scientist William Ogburn's theory known as 'the theory of cultural backwardness'. We seek also to approach to the reality of contemporary Arab societies and its impact on materialistic aspects represented by means of communication or cultural globalization, and the effects of the latter on the Arab cultural construction.

Keywords : Modern Social Change Problematic -Ogburn's Cultural - Backwardness Theory

مقدمة

إذ أنه أكد على أن نظم المجتمع وأيديولوجيته ما هي إلا انعكاس طبيعي لنظم الإنتاج التي تسود فيه بما في ذلك طبيعة معتقده الديني، والتي ستتغير بشكل طبيعي في حالة تغيير البناء المادي . تلك الأفكار وإن كانت تتداول بشكل أقرب إلى القراءة الفلسفية لفترة معينة.

إلا أنها بعد ذلك أخذت جانب كبير من الطرح العلمي وخاصة عند علماء الاجتماع الأمريكيين الذين حاولوا أن يتناولوا موضوع التغيير الاجتماعي بشكل دقيق من خلال تفكيك العناصر الاجتماعية المرتبطة به ، وخاصة مفهوم الثقافة الذي وظف بشكل علمي من قبل بعض العلماء أمثال سمول (Smal) وبارك (Park) وبرغس (Burgers) و أو كبرن (1) (Ogburn)

وسيتم التأكيد على المقاربة النظرية للعالم وليم أو كبرن (ogburn) إذ أنها تعتبر ذات بعد علمي كبير فتفرقه بين الجوانب المادية والمعنوية في المجتمع ، وتأثير أحدهما في الآخر يوضح جانب كبيرا من الإشكاليات الاجتماعية ، وخاصة

في إطار نظرية التغيير الاجتماعي والتي بدء تداولها منذ مطلع القرن العشرين أخذت فكرة التغيير، التي تحصل في المجتمع جزءا كبيرا من المقاربات العلمية التي حاولت تفسيرها، وخاصة في علم الاجتماع. فقد حاول بعض العلماء دراسة ظاهرة التغيير الاجتماعي، التي تحدث في المجتمع من خلال عملية الربط بين الجوانب المادية والجوانب اللامادية. أبرز من يمثل هذا التيار العالم ألفريد فيبر عندما حاول دراسة ظاهرة التغيير من خلال التفرقة بين الثقافة والحضارة في المجتمع. هذا بالإضافة إلى التفسير الماركسي التقليدي، والذي اعتمد على أسس التمييز بين ما أسماه البناء التحتي والبناء الفوقي وأشار فيه إلى الجوانب المادية (نظم الإنتاج) والجوانب اللامادية (النظام الاجتماعي) في الحضارة الإنسانية وتأثيرات كل منهما في عملية التغيير الاجتماعي (1).

والقيم ويترب على نظرية التخلف الثقلي (Cultural lag) ملاحظتين هما:

• إن التغيرات المادية أسرع في تراكمها من المتغيرات اللامادية.

• إن التغيرات المادية تصبح علة في تغيير الثقافة اللامادية.⁽⁸⁾

إن هناك بعض الحقائق المرتبطة بالمتغيرات المادية و المعرفة النفسية حسب رأي جورج غورفيتش: إذ يقول "فقد وصلنا إلى عصر تتجاوز فيه التقنيات البنى الاجتماعية وبالأخص أنماط المجتمعات التي نشأت فيها. فتاريخ التقنيات يظهر أنه لم يسبق للمعرفة التقنية أن أنجبت حتى الآن أطراً اجتماعية، وإنما بالعكس تماماً، كانت الأطر الاجتماعية هي التي تستشير التقنيات الجديدة. إلا أننا سنشهد اليوم تفاوتاً ملحوظاً بين البنى الاجتماعية وبين التقنيات. فالمعارف التقنية أصبحت لا تخضع لأية سيطرة وأية رقابة. والتقنيات في مستواها الأعلى تظهر في سباق بينها وبين المجتمعات."⁽⁹⁾

لقد حاول غورفيتش أن يعطي وصفاً لواقع المجتمعات المعاصرة، وعلاقة الجوانب المادية متمثلاً فيما اسماء التقنيات وعلاقتها بالبناء الاجتماعي فالحاجة تاريخياً هي التي تستثير الاختراع أو كما يقال في تراثنا الحاجة أم الاختراع إذ أن الحاجة هي التي تدفع إلى الابتكار والاختراع ومن ثم فإن تلك الحاجة قادرة على التكيف مع الاختراع بحكم علاقة الحاجة المسبقة وان كانت هنالك تأثيرات سلبية لهذا الاختراع فإنها ستكون محدودة ، إلا إن الحالة الأعقد التي ناقشها غورنوفتش تتمثل بحالة عكسية للحالة السابقة. وهي إن الاختراع هو الذي يولد حاجات اجتماعية ، وهي الحالة الجديدة والتي يترتب عليها إرباك في النظام الاجتماعي ، إذ أن وجود الاختراع سيتطلب إحداث نمط جديد من الحاجات التي قد لا يكون المجتمع قد تلائم معها . أو أن تصبح حاجة شبه إلزامية لأفراد المجتمع لم تكن في السابق ضمن متطلباتهم العادية. ولتوضيح تلك الفكرة نطرح نموذج الهاتف النقال فاختراعه كان نتيجة لتراكمات علمية وهو في هذا السياق لم يكن من ضمن حاجات المجتمع الاجتماعية ألا إن نمو تداوله في المجتمع جعل الفرد العادي في حاجة إليه كونه وبفضل هذا الاختراع أصبح عنواناً متنقلاً ، إلا أنه في نفس الوقت كان له تأثير سلبي على البناء الاجتماعي بشكله العام سواء من خلال رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة لصالح الشركات متعددة الجنسيات ، أو من خلال إفرازاته السلبية على نمط العلاقات الاجتماعية في المجتمع.

إن فرض التخلف الثقلي يبدأ من فكرة "أن جانباً كبيراً من التراث الاجتماعي للإنسان يدخل في نطاق ما يسمى بالثقافة اللامادية، وأن التكيف مع هذه الثقافة المادية يعد أمراً ضرورياً، ذلك لأن التغيرات التي تحدث في الثقافة المادية تسبق التغيرات التي تحدث في الثقافة اللامادية. ومعنى ذلك أن التكيف لا يمكن إن يبدأ قبل أن يحدث التغيير في الثقافة المادية."⁽¹⁰⁾

أي أن عملية التكيف بين الثقافة المادية واللامادية لا يمكن أن تكون عملية استباقية أي أنها تتم بعد حدوث عملية

في مجتمعات العالم الثالث بفضل تقدم الجوانب المادية على الجوانب المعنوية ، وما أدى إلى عمليات تغيير اجتماعي وثقافي غير متزنة ، كان من نتائجها تصدع بناء المجتمع التقليدي بتأثيرات خارجية عن بنية المجتمع نفسه.

نظرية التخلف الثقافي

لقد قدم العالم وليم أوجبرن (W. Ogburn) أنموذجه في تأكيد التأثير الاجتماعي أكثر من البيولوجي في تفسير الأحداث الاجتماعية فأهم شيء في نظره لتفسير أعمال الإنسان هو التراث الاجتماعي الذي لا يفسره نتيجة لأعمال الإنسان خلال فترة محددة بل إنه النتاج الإنساني المتبقي منذ زمن بعيد واستطاع أن يدوم لينتقل من جيل إلى جيل⁽³⁾

وقد ميّز أوجبرن عند مناقشته مفاهيم التطور الاجتماعي والدراسة المفصلة لدور العوامل البيولوجية والثقافية في التغيير الاجتماعي بين الثقافة المادية واللامادية. "ولعل من أهم إضافاته هي استبدال مصطلح التطور الاجتماعي الذي كان سائد بمصطلح التغيير الاجتماعي"⁽⁴⁾

حيث أن اصطلاح التطور يشير إلى حالة إيجابية في حين أن التغيير يضمن كلا الاحتمالين السلبي والإيجابي. وتقوم فكرة التغيير الاجتماعي عند أوجبرن على تناول الجوانب الثقافية في المجتمع، فالثقافة وجهان مادي وغير مادي. ففي العائلة مثلاً يكون السكن والأثاث عبارة عن الجانب المادي ويكون الزواج والسلطة الأبوية وعلاقات السلطة داخل العائلة والجانب العاطفي، عبارة عن الجانب اللامادي والفصل بين هاتين الناحيتين كان أساس نظريته، ويصطلح على تخلف الجانب اللامادي عن الجانب المادي بالهوة الثقافية أو التخلف الثقلي (Cultural lag)⁽⁵⁾.

فالثقافة اللامادية تعني "التراث الاجتماعي، أي ما خلفه شعب معين أو حفظه ويشمل هذا وسائلهم وعاداتهم وتقدمهم التكنولوجي ونظمهم الاجتماعية"⁽⁶⁾.

إن التطورات السريعة نسبياً في الجانب اللامادي مقارنة بالثبات النسبي في الثقافة اللامادية تطرح مشكلة التخلف الثقلي (Cultural lag) والذي يشير إلى وضعية تغير عندما يتصارع نوع جديد من السلوك مع القيم التقليدية، حيث تتصف التغيرات في الجانب اللامادي بأنها تحرك ضغط بالنسبة للثقافة اللامادية كونها تعتمد على نموذج ثقافي من بناء المجتمع القديم والذي لا يستقل فكرة الجديد ببساطة⁽⁷⁾

حيث يؤكد فيها أن التغيير في الجانب المادي للثقافة يسبق دائماً وابدأ التغيير في الجانب اللامادي . مما ينتج عنه الهوة الثقافية ، وهي الفترة الزمنية التي تقع بين المرحلة الأولى . التي يتم فيها التقدم التكنولوجي والى أن ينتقل إلى المرحلة الثانية التي يتم فيها التغيير الاجتماعي . هذه الفترة تتسم ببعض المظاهر التي من بينها الاضطراب والصراع فاستعمال الأدوات الجديدة لا يقتصر على طريقة استخدامها وصيانتها. ولكنه يستتبع مجموعة من الممارسات والتعديلات تمس العادات والتقاليد

الجوانب المادية في الجوانب اللامادية.

وقد فسر أوجبرن تغير الثقافة لأربعة عوامل هي الاختراع والتراكم والانتشار والتوافق. ويعتبر الاختراع العنصر الفعال والأكثر أهمية في عملية التغير، وهو يعني "خلق أو اكتشاف عنصراً وسمته ثقافية جديدة ويظهر الاختراع من تركيب جديد للعناصر الثقافية الموجودة فعلاً. ويحدث التغير الاجتماعي عند إدخال أو تبني المجتمع لهذا العنصر الجديد.

إن الحاجة والقاعدة الثقافية والقدرة العقلية والتراث عناصر أربعة ضرورية لا بد من وجودها ليتمكن للإختراع أن يظهر. إلا أن تأثير الاختراعات يختلف حسب طبيعتها، فالأنماط المختلفة للإختراعات تؤدي إلى تأثيرات اجتماعية متميزة تبعاً لطبيعة الاختراع وحجمه (15)

أما بالنسبة للعناصر الأخرى فهي التراكم والذي يحدث عندما تكون نسبة العناصر المضافة أكثر من نسبة العناصر التي تفقد. والانتشار وهو انتقال المخترعات في اتجاهات مختلفة ويكون التوافق أمراً يجب الوصول إليه عندما يتفاعل اختراع مع عناصر الثقافة اللامادية. (16)

إن طبيعة تغير الثقافة اللامادية وعدم توافقها مع العناصر الثقافية للمجتمع يرجع إلى عدة أسباب أهمها:

- السرعة غير المتكافئة بين العناصر المادية والمعنوية
 - مقاومة أفراد المجتمع للجديد وحرصهم على القديم
 - صعوبة تغيير التصورات العقلية الجمعية لأفراد المجتمع في ما درجوا عليه، وبخاصة حين ظهور اختراع أو كشف جديد.
 - وجود تناقضات اجتماعية بين الجماعات والهيئات داخل المجتمع نتيجة عدم التجانس في التركيب الاجتماعي. (17)
- ويمكن بشكل عام حصر جوانب نظرية التخلف الثقافي بالعناصر الأساسية التالية والتي تجمع عليها أغلب المؤلفات في هذا المجال وهي:

- 1 - الثقافة تنطوي على جوانب مادية وأخرى معنوية.
- 2 - تتغير الثقافة المادية غالباً بمعدل أسرع من ذلك الذي يتغير به ما يرتبط بها من الثقافة غير المادية
- 3 - ترتبط جميع مكونات الثقافة بعضها مع بعض ولذلك فأن أي تغيير في إحدى هذه المكونات يتبعه تغيير تأقلمي مصاحب في المكونات الأخرى.
- 4 - تستغرق التغييرات السابقة زمناً معيناً.
- 5 - تستتبع التغييرات الزمنية الناتجة عن تباين معدل سرعة جانبي الثقافة توتراً واختلالاً تنظيمياً اجتماعياً مما يؤثر على القيم التي يعتنقها الناس وإيجاد المشكلات الاجتماعية.
- 6 - تتنافى الحقائق السابقة مع مبداء الجبرية الميكانيكية - أي العقيدة في أن مصدر أي تغيير معين ينحصر في عامل معين فقط - إذ أن الابتكار والتطور التكنولوجي ينطويان على المعارف

التغير المادي، وهنا تكمن المشكلة. فالثقافة اللامادية بعناصرها الأساسية "من العادات والأعراف قد لا تتمكن من ملاحقة التغير وهنا يجب قياس سوء عدم التكيف أو عدم القدرة عليه. (11)

وقد ميّز أوجبرن بين ثلاثة أشكال عامة للتأثيرات الاجتماعية للاختراع (التطور المادي) الأول يتصل بالاختراع البسيط وتأثيره العام والثاني هو التأثيرات القادرة أو المشتقة لاختراع واحد. وهذا يعني أن الاختراع ينتج عنه تغيرات تحدث بدورها تغيرات أخرى وهكذا. ويسمى الشكل الثالث للتأثيرات الاجتماعية للاختراع أو اجتماع عدة تأثيرات لعدة اختراعات (12).

"إذ أن التطورات التكنولوجية السريعة تتطلب نوعاً جديداً من منظومات القيم التي تحكم العلاقات بين الأفراد وعدم تأقلم الأفراد مع تلك المتطلبات الجديدة يحدث نوع من الاضطراب. (13)

فالاختراعات في العادة ترتبط بإفرازات سلبية على منظومة المجتمع خاصة إن كانت تلك الاختراعات ترتبط بشكل أو بآخر بمنظومة القيم والعادات والأعراف الاجتماعية لمجتمع ما. فالاختراعات مهما نظر إليها من زاوية إيجابية حتى وإن كانت ترتبط بعناصر وقيم أخلاقية إلا أنها في الغالب يكون لها تأثيرات سلبية على البناء الاجتماعي للمجتمع.

فعلى سبيل المثال يمكن النظر إلى التطور العلمي في مجال الصحة على أنه عامل إيجابي إلى أبعد الحدود. إلا أن هذا التطور وخاصة في مجال رعاية الأمومة والطفولة، والذي ابتداء منذ النصف الثاني من القرن العشرين أدى إلى زيادات سكانية في أغلب دول العالم الثالث والدول العربية. ففي الوطن العربي تسعى الحكومات إلى ضبط النمو السكاني خصوصاً في الأقطار التي أدى الانفجار السكاني الجاري فيها إلى تفاقم الفقر والمرض بين نسبة كبيرة من سكانها، ومما يلفت النظر إن مدى الحياة life Expectancy في الأقطار المتطورة يتجاوز كثيراً مدى الحياة في البلاد الفقيرة أو الأقل تقدماً، فبينما يكون في النرويج 81 عاماً وفي فنلندا 80 وألمانيا 79 فإنه لا يتعدى 56 في مصر. هذا بالإضافة إلى المشكلات الاقتصادية والصحية والاجتماعية التي تزداد تعقيداً عاماً بعد عام وتنتضح من خلال الفقر والبطالة بسبب التضخم السكاني وقلّة الموارد. وهذه الزيادة التي بلغت في مصر حوالي مليون ونصف سنوياً والتي شكلت عبأ على مشاريعها التنموية بسبب القفزات الانفجارية في سكانها. وما يقال عن مصر ينطبق بدرجات متفاوتة على بعض الأقطار العربية التي لم تحقق ما يكفي من التوازن بين نموها السكاني وتنمية مواردها البشرية والاقتصادية. (14)

إن تلك الإشكالية ترتبط بتطور جانب واحد وهو الجانب الصحي (عنصر مادي) في حين أن ثقافة المجتمع تجاه الإنجاب (عنصر لا مادي) لم تتطور بشكل يتناسب مع الجاني المادي. حيث إن القيم الاجتماعية المرتبطة بالإنجاب بقيت على حالها. إذ مازالت الغوائل تفضل إنجاب الذكور على الإناث. ومازال هنالك تفضيل لعدد أطفال كبير وخاصة في الطبقات الفقيرة، بالإضافة إلى تفضيل الزواج المبكر، كل هذه العناصر وغيرها ساهمت في إحداث هذا الانفجار السكاني. وهو ما يفسر تأثير

العلمية ويعتمدان عليهما، كما وأن الابتكار والإنتشار الثقافى يحدثان من خلال السلوك العقلي⁽¹⁸⁾.

إن العرض السابق يطرح تساؤلاً مهماً يتعلق ببنية وطبيعة التخلف بين مجتمع وآخر، فإذا كان أوجيرن طرح فكرة التخلف الثقافى، في المجتمعات الغربية والمجتمع الأمريكي بشكل خاص، مفترضاً أن المجتمع الغربي يطور جوانبه المادية أكثر من الثقافى. فلنا أن نتصور درجة التخلف التي ستحدث في مجتمعاتنا التي كانت بعيدة أساساً عن المرحلة التاريخية التي مرت بها المجتمعات الغربية، إذ أنها لم تقم إلا بنقل تلك المخترعات والتطورات التقنية. ولنا هنا أن نتصور درجة الهوة الثقافى التي ستحدث في مجتمعنا نتيجة تلك المخترعات.

مقاربة لنظرية التخلف الثقافى بواقع المجتمعات العربية المعاصرة.

الاتصال الثقافى والعملة التقنية نموذجاً

سنحاول في هذا المجال اختصار تأثيرات الاتصال الثقافى في إطار ما يعرف حالياً بعملة الثقافة. والتي عادة ما تعرف بأنها عملية تعميم ثقافة معينة على بقية العالم. من خلال الإيحاء أن هنالك عوامل سلبية في الثقافات الأخرى⁽¹⁹⁾. والتي تأخذ آلية التأكيد على خصوصيات اجتماعية على إنها عناصر سلبية " لذلك فإن ثقافة المركز (الاقتصادي، السياسي) هي التي يجب أن تسود بديلاً عن عدة ثقافات أخرى⁽²⁰⁾.

وقد يكون هذا الجانب هو الغاية الأساسية التي تستطيع بها ثقافة المركز من تحول البناء الثقافى في أي مجتمع يمتاز بخصوصية إلى شكل ثقافى تابع. من خلال نشر قيم وعادات اجتماعية وأنظمة ثقافية مستخدمة وسائل الاتصال الحديثة وهي عملية تندرج ضمن إطار عمليات التنشئة غير الرسمية متخذة من الحاجة السيكلوجية للفرد للاتصال بالعالم الغربي وسيلة لنشر ثقافتها. تلك العملية التي أشار إليها ابن خلدون بقوله (فالغلوب مولع أبداً بالافتداء بالغالب في شعاره وزينته ونحلته وسائر أحواله وعوائده)

فالبعد الثقافى للاتصال يتضح من خلال مجموعة عناصر أهمها حركة الهجرة بين المجتمعات. وإعادة إنتاج الثقافة المحلية والتي يحاول تطويعاً بحيث تنتج نمط ثقافى استهلاكي يلاءم متطلبات الإنتاج للمجتمعات الصناعية، من خلال وسائل الاتصال والأعلام والتي ساهمت في ترويج نمط معين من الثقافة العالمية⁽²¹⁾. إن عملة الثقافة اليوم هي نتاج تطور ليبرالي للاقتصاد يقدر الحرية، وهذه الحرية أنتجت نموذجاً منمطاً ومقولناً فرض الأحادية والرتابة⁽²²⁾. أي أن هذا النموذج الذي يقدر الحرية كان متناقضاً فالتعددية الثقافى التي سعى إلى إلغائها هي أكثر ضرورية لتحقيق الاتصال في بعده الإنساني⁽²³⁾.

يمثل التحالف بين الثقافة والتقنية ذروة القدرات التي تقدمها العملة في الحقل الثقافى، فهي تمكنت فعلياً من اختراق الحدود الثقافية انطلاقاً من مركز صناعة وترويج النماذج الثقافية

ذات الطابع الغربي والهوية المؤمركة، وألغت بالتالي إمكانيات التناقص كخيار يعني الإنفتاح الطوعي على المنظمات الثقافية المختلفة عبر آليات التأثير والتأثر والتفاعل المتبادل لصالح الإستباحة الكاملة للفضاء الثقافى الذي يعزز قيم الغالب ويؤدي إلى استتباع المغلوب واكتساح دفاعاته التقليدية، وبالتالي لا تترك أمامه من خيارات خارج حدود الإنعزال أو الذوبان سوى هوامش محدودة في مواجهة تكنولوجيا الإخضاع وصناعة العقول وهندسة الإدراك لغرض الغلبة الحضارية وكسر الممانعة الثقافية، ودفعها إلى الإنكماش والتحول إلى طقوس فلكلورية وتدفعها إلى الغربية الحضارية والخروج من التاريخ⁽²⁴⁾.

إن الحديث عن صدام الحضارات الذي دشنه هانتغتون مصنفاً فيه الإسلام من الحضارات المتحدية إلا دليل على المكانة التي أخذ بتبوئها هذا الرأسمال الرمزي الممثل بالثقافة والحضارة، بوصفها فعل ممانعة ينتج خصوصيته وإتباعه وأدواته، خصوصاً في المناطق التي لم ينجح فيها الاستعمار التقليدي في الحصول على تسليم ثقافى وحضاري كاملين كما في الوطن العربي والعديد من الدول الإسلامية وذلك بخلاف ما جرى في معظم إفريقيا وأمريكا الجنوبية⁽²⁵⁾ إن هذا التركيز على العناصر الثقافى في مجتمعات العالم الثالث، وخاصة العربية منها، يؤكد أهمية التغيير الثقافى في إحداث نوع من الخلل الاجتماعي في بنية تلك المجتمعات خاصة عندما تكون العناصر المحدثة للتغيير قادمة من خارج البناء الاجتماعي لهذه المجتمعات على العكس عندما تكون عملية التغيير من داخل المجتمع نفسه، مستفيدة من وسائل الاتصال والتقنية متمثلة بوسائل الاتصال المرئية والمسموعة والالكترونية من جانب، ومن جانب آخر مستغلة ضعف الأنظمة الثقافى في تلك المجتمعات في مواجهه هذا الانتشار الثقافى الجديد. فوسائل الاتصال الحديثة لم تعمل على تحطيم البناء الثقافى التقليدي في تلك المجتمعات فقط ولكنها عملت على إظهار صورة ساحرة. إن صبح التعبير للمجتمعات الغربية، كمحاولة لإدخال أفراد هذه المجتمعات في دوامة التغير حسب المفهوم الماركسي من خلال إظهار الفروق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. لقد كان أبرز مظاهر هذا الجانب تصاعد وتيرة الهجرة غير الشرعية من المجتمعات النامية ومنها العربية إلى الغرب. فعلى سبيل المثال تصاعدت وتيرة الهجرة من دول المغرب العربية ومصر بشكل كبير لم يشهده الماضي القريب.

إن خطورة العملة الثقافى لا تقف عند هذا الحد، فوسائل الاتصال تعمل كمنظومات للتنشئة الاجتماعية غير الرسمية. إن برامج التلفزيون تجذب الانتباه وتسيطر على التفكير وتشغل الطفل المراهق أو حتى البالغ لمدة طويلة، إذ يحاول هؤلاء تقليد بعض ما يشاهدونه في الأفلام وقد تتضمن بعض البرامج التلفزيونية بعض الأفكار الأخلاقية والاجتماعية التي تعتبر خرقاً للقيم والتقاليد السائدة في المجتمع. وإن عملية تقليد الصغار لما يشاهدونه في البرامج التلفزيونية والسينمائية عملية خطيرة ومؤثرة وقد أشارت دراسة أجرتها الأكاديمية

تقدما . ويقف في مقدمة هذه المفاهيم ، مفهوم الديمقراطية ومفهوم المساواة، وغيرها من المفاهيم التي تحاول نشرها أو إظهار مجتمعاتنا على أنها بناءات متخلفة. يقول عالم الاجتماع العراقي علي الوردي (أن الفرق بين بين مفهوم الديمقراطية في مجتمعاتنا والغرب ، أن الديمقراطية لدى الغرب سلوك تطور عبر مراحل تاريخية، يتجسد من خلال قبول الآخر. فهو سلوك اجتماعي يبدأ من العائلة وينتهي في قمة الهرم السياسي، أما في مجتمعاتنا فهي لا تتعدى كونها شعار سياسي)

وقد حاول الأستاذ هشام شرابي تجسيد تلك الحالة من خلال تناول البناء الاجتماعي في الدول العربية وعلاقته ببنية الدولة آذ يقول (على الرغم من كافة المظاهر العقائدية ، فان ولاء الفرد الأساسي في المجتمع الأبوي يتجه إلى العائلة والعشيرة أو المذهب أو الطائفة .وبالنسبة إلى الفرد العادي فان فكرة المجتمع أو الوطن مجردة ولا تتخذ معنى ألا في ارتباطها بالنماذج الأولية للقرباة) (30)

إن استمرار الروابط التقليدية في المجتمع الأبوي يدل على مدى الارتباط الوثيق بين الأبوية الحديثة والأشكال البدائية ، فلم تفلح المدينة أو المجتمع أو الدولة في تطوير أشكال اجتماعية قادرة على ولد بنى أصيلة بديلة،ولذا تبقى القربى والتجاذب الديني الخلفية الأساسية للولاء والتحالف ، اجدل من أي عقدة مجردة . (31)

إن هذا الواقع قد يفسر عجز أغلب الدول العربية عن بناء مؤسسات الدولة الحديثة ، إذ بقت الصفة الشخصية طاغية في الدولة العربية الحديثة وارتبطت بشكل جذري بشخص الرئيس .و حتى على نطاق المؤسسات الحزبية والمنظمات المدنية أخذت الصفة الشخصية حيزا كبيرا من مجال بناء هذه المؤسسات . وأصبحت الأحزاب في الدول العربية وخاصة الدينية منها، مرتبطة بشكل كبير بشخص مؤسسها .

إن هذا الواقع المتناقض بين منظومتنا الثقافية، والمنظومة الثقافية الغربية، خلق نوعا من الإزدواج لدى الذات العربية المعاصرة، أنها اقرب إلى معاملة غاية في التعقيد بين ترويج النموذج الغربي المدعوم بكل الوسائل المادية والمعنوية من أجل ترسخه. وبين منظومتنا الثقافية التي ما زالت تحتفظ بجانب كبير من بنائها التقليدي . لقد خلقت وسائل الاتصال الحديثة بإمكانياتها المادية الهائلة هذا التناقض . من خلال محاولة تجسيد النظام الثقافي الغربي وتعميمه على بقية دول العالم وخاصة الدول العربية. لقد كانت مدرسة فرانكفورت هي البادئة في إدراج قضايا الإعلام الغربي الواسع النطاق، ضمن التنظير الثقالي الحديث ، بهدف الوصول إلى نظرية اجتماعية غربية تبلور الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية خصوصا ، لنظم الإعلام هذه. ويرى مؤسسو هذه المدرسة وعلى رأسهم تيودور أدورنو وماكس هوكهايمر ، أن المؤسسة الإعلامية الحديثة تلعب دورا تحكيميا خطيرا وما هي إلا أداة للسيطرة الاجتماعية وفرض الهيمنة الفكرية على قطاعات بني البشر. (32)

الأمريكية لطب الأطفال أن الطفل يقضي سنويا 900 ساعة في المدرسة وحوالي 1023 ساعة في مشاهدة التلفزيون. وإن الطفل الذي يشاهد التلفزيون بمعدل 3 ساعات يوميا سيكون قد شاهد قبل بلوغه سن 16 عاما ما لا يقل عن 800 جريمة قتل و 1000 مشهد عنف (26).

إن الواقع العربي قد يتضمن إشكاليات أكبر من ذلك، فبعد سيطرة الخطاب الإعلامي الرسمي المرئي والمسموع لفترة طويلة . أصبحت هذه السيطرة معدومة وبدون أي مقدمات لصالح أجهزة إعلامية غربية تحاول نشر أيديولوجيتها عبر كل الوسائل .

إن ثقافة العولمة هي ثقافة ما بعد المكتوب ، حيث ظهرت وأخذت توطد حضورها بعد ضهور الثقافة المكتوبة أمام ثقافة الصورة التي استطاعت أن تحطم الحواجز اللغوية بين المجتمعات الإنسانية نتيجة لتطور التقنية التي ساعدت على انتشار منظومة الاتصال الحديثة خارج البلدان التي أنتجت وتشتكلت في ضوئها إمبراطوريات إعلامية مهمتها تصدير ثقافة الصورة بالنظام السمعي البصري . (27)

إن هذا الواقع يوضح علاقة وطيدة بين التقنية كعنصر مادي والثقافة كعنصر معنوي والعلاقة بينهما ودرجة التخلف الثقافي التي تحصل في مجتمعاتنا نتيجة عدم التلاؤم بين هذين العنصرين، وأحداث عملية تغيير اجتماعي. لانتظم العناصر الايجابية ولكن تنظم عناصر سلبية كنتيجة طبيعية لعدم التلاؤم بين العنصرين المذكورين وأدوارهما.

إذ أن فعالية هذه الثقافة المعولمة أن التبادل الثقافي الحالي هو تبادل غير متكافئ بين ثقافات متقدمة تمتلك إمكانيات واسعة، وثقافات تقليدية لا تزال المورثة التاريخية هي ذاتها. وبذلك يكون الحاصل توسعا ثقافيا بل هيمنة احتوائية أكثر منها عملية تتأقاف أو تبادل ثقافي بهذا تصبح ثقافة العولمة فعل اغتصاب ثقافي ، وعدواني ورمزي على سائر الثقافات ، أنها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف المسلح فيهدد سيادة الثقافة في سائر المجتمعات . (28)

فالثقافة تتمثل في رؤية الإنسان العامة للكون والمجتمع ، وتتجسد في مواقفه الفكرية المعنوية والسلوكية عامة .وبرغم وحدة الأساس العقلائي والمعرفي للإنسان ، فإن اختلاف الملابس والمواقع والمواقف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية تفضي إلى اختلاف المواقف الفكرية ، فضلا عن اختلاف المستويات المعرفية والعلمية واختلاف الرؤى والخبرات التراثية والروحية والوجدانية (29)

إن واحدا من أهداف مؤسسات العولمة الثقافية هو محاولة هدم هذا البناء الثقالي بكل ما يتضمنه من عناصر الهوية الوطنية لمجتمع معين من خلال طرح نماذجها الايجابية البديلة لهذه الثقافة ، ومحاولة تكوين نشاء يتفاعل مع ما تحاول إيصاله من رسالة إعلامية سواء من خلال الصورة وما تظهره، ومن خلال نشر مفاهيم هي ايجابية في دلالتها العامة لكن يراود بتا معنى مغاير من خلال محاولة نشرها في المجتمعات الأقل

تلك العوامل كانت العناصر الرئيسية التي ينظر للتغيير من خلالها، إلا أننا نشهد اليوم وبفضل التطورات التقنية عاملاً إضافياً في عملية التغيير الاجتماعي يتمثل في وسائل الاتصال الحديثة وآلياتها من الوسائل السمعية والبصرية والإلكترونية. تلك الوسائل المادية أشار إليها في منتصف القرن العشرين العالم الأمريكي وليم أوكبرن في وصفه لظاهرة التغيير الاجتماعي، وعلاقة الجوانب المادية وارتباطها بالجوانب المعنوية، والفرق بين التطور في الجانب المادي وجمود أو بطء الجانب المعنوي، اسمهاا بالتخلف الثقافى، حيث افترض أن المجتمع الغربي والأمريكي يطور عناصره المادية أسرع من المعنوية المتمثلة بمنظومة القيم والعادات والأعراف. رغم أن هذا التطور يحصل في المجتمع نفسه. فلنا أن نتصور إلى أي حد ستكون الهوية الثقافية في مجتمعاتنا نتيجة محاكاة ونقل هذه النماذج التقنية. أن الأمر لم يقف عند هذا المستوى، بل تعداه لنوع أخطر من التغيير يتجاوز حالة الإرباك بين الجوانب المادية والمعنوية في وضعها الطبيعي، هذا النوع من التغيير يتمثل في الهيمنة الغربية على وسائل الاتصال الحديثة، وتحريكها من أجل إحداث تغير ثقافي في المجتمعات المستهدفة بواسطة خطاب إعلامي. هدفه إظهار النموذج الغربي الثقافى والسياسي والاجتماعي على أنه النموذج العالمي الذي يمثل الإنسان المتحضر المعاصر، وفي نفس الوقت تتجاوز هذه الهيمنة الثقافات العالمية الأخرى، باعتبارها تضم في بنيتها عناصر سلبية لا تتوافق مع متطلبات العصر الحديث. وقد يكون هذا الخطاب قائم تاريخياً لدى الغرب وإحساسهم بالتفوق على الثقافات الأخرى، ألا أن ما يميز الخطاب المعاصر، أنه أصبح يدخل كل أسرة وكل بيت دون رقابة ودون أية مقدمات في محاولته لزراعة القيم الثقافية فيها من خلال استخدام سلطة المعرفة تارة متبينة طرح مفاهيم قد تكون ايجابية في ظاهرها مثل الديمقراطية والمساواة والتسامح والعدل الخ ومستخدمات آليات محاكاة غرائز الإنسان تارة أخرى سواء الجنسية والنفسية والاقتصادية.

إن كل تلك العناصر والمفاهيم المتداولة في هذا الخطاب الإعلامي العول، وبغض النظر عن مدى نجاعتها، تنضمن عنصر أساسي يتعارض مع مفهوم التغيير الاجتماعي الطبيعي، وهو أنها عناصر غير منبثقة من بنية المجتمع ذاته، لهذا فمن الطبيعي أن تكون عملية التغيير الثقافى المصاحبة لهذا مشوهة في معالمها الأساسية

المراجع

- 1- محمد علي محمد وآخرون، دراسات في التغير الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، بدون تاريخ، ص 152.
- 2- عبد الغني عماد، سسيولوجيا الثقافة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 29
- 3- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983، ص 71.
- 4- صلاح مصطفى الفوال، علم الاجتماع في عالم متغير، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص 357.
- 5- محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط، دار المعرفة

صحيح أن هذا النظام الغربي كان قائماً بشكل تاريخي، وكان في صدام مع الأنظمة الثقافية المحاذية لها وخاصة العربية منها. إلا أن هذا الصدام لم يكن ثقافياً بالدرجة الأساسية ولكنه كان على شكل هيمنة عسكرية أو اقتصادية. إلا أننا في العصر الراهن نشهد تحولاً في الأدوات التي تجسد لهذا الصدام الحضاري، إذ مكنت التقنية الحديثة متمثلة بوسائل الاتصال السمعية والبصرية والإلكترونية، من بناء نموذج احتواء لا يقوم على السيطرة الاقتصادية أو السياسية. ولكنه بنى نموذج احتواء خطير يقوم على الدخول إلى كل منزل وأسرة ونشر الأفكار التي تمجد الثقافة الغربية، وهو ما لم تستطع القيام به أقصى الحملات العسكرية التاريخية. إذ بقت فكرة قهر الآخر مرتبطة بالفعل العسكري المحض. ألا أننا الآن نرى أن فعل الهيمنة الثقافية الذي تمارسه وسائل الاتصال المعولمة، لا يتضمن في شكله الخارجي أي عملية قهر. لكنه في بنيته الداخلية يحتوى على أقصى درجات القهر الاجتماعي، لقد مارس الإعلام المعولم مستخدماً سلطة المعرفة في مستواه الأرقى، ومخاطبة الحاجات السيكولوجية للأفراد في مستواها الأدنى، نوع جديد من احتواء الآخر يتمثل في دفع الآخر. إما إلى نبذ بنيته الثقافية التي ينتمي إليها. والمشكلة لا تكمن هنا لكن المشكلة الأعقد تتمثل في عدم وجود نظام ثقافي بديل. أو محاولة الانكفاء على الذات وهي تعني بأبسط أشكالها الخروج من الحيز الحضاري المعاصر بصيغته المتطورة.

إن الحالة الراهنة التي نعيشها اليوم بفعل هذه العولمة الثقافية وأثرها في بنائنا الاجتماعي أنتجت نوعاً من الازدواج في الشخصية العربية المعاصرة نتيجة التأثير بوسائل الاتصال هذه والتي خلقت نوع من التناقض داخل الذات العربية. فالمبادئ الحديثة والقيم التي تنشرها وسائل الاتصال لم تنبعث من طبيعة ثقافته الاجتماعية الأصيلة، فهي اتخذت شكل شعارات أو ما شابه. (33) فمن البساطة بمكان أن نطالب بالديمقراطية السياسية، متجسدة بنقد النظام السياسي، لكن من الصعب جداً أن نتقبل نقد الآخرين لنا، أو إن ننادي بالمساواة بين المرأة والرجل وخاصة من النخب، لكن هذه النخب نفسها لن تقبل بالمساواة في حقوق الإرث بين الرجل والمرأة وسترتد للخلفية الدينية محتمية بها وبقدسياتها (34)

الخاتمة

إن ظاهرة التغيير الاجتماعي بشكل عام لم تكون وليدة الفترة الراهنة، ولكنها قديمة قدم الإنسان نفسه. وأول من أشار إليها الفيلسوف هيرقليطس بمقولته الشهيرة إنك لن تعبر النهر مرتين في إشارة إلى حتمية التغيير الاجتماعي. ومنذ ذلك الوقت أخذت فكرة التغيير الثقافى جانباً كبيراً من اهتمامات المفكرين وخاصة الاجتماعيين منهم. إذ حاول الكثير منهم تفسير ظاهرة التغيير الاجتماعي التي تحدث في المجتمع وأسبابها، على اختلاف منابعهم الفكرية. وبشكل عام أرجع الاجتماعيون المعاصرون أسباب التغيير الاجتماعي إلى عدة عوامل أهمها. العوامل الإيكولوجية والطبيعية، العوامل السكانية، العوامل الأيديولوجية. العوامل التكنولوجية، العوامل الاقتصادية.

- الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص 112.
- 6- محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1983، ص 319.
- 7-Henry L. Tischler, Introduction To Sociology, Library of Congress, 3ed edition, Chicago, 1990, Pp.78179.
- 8- عبد الغني عماد ، سوسيولوجيا الثقافة. مرجع سابق . ص 205
- 9- محمد الدقس، التغيرات الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، دار مجلاوي، عمان، 1987، ص 120.
- 10- جورج غورفيتش، الأطر الاجتماعية للمعرفة، ترجمة خليل أحمد خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون تاريخ، ص 38.
- 11- نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، الطبعة السادسة، دار المعارف، القاهرة، 1985، ص 306.
- 12- نفس المرجع، ص 307.
- 13-William Ogburn, The Influence Of Invention And Discovery, McGraw, New York, 1933, Pp. 1241128.
- 14-Henry L. Tischler, Introduction To Sociology, ibid., P. 620.
- 15- قيس النوري، التغيير الاجتماعي، الشركة العربية المتحدة ، القاهرة، 2009، ص 63_64
- 16- محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع، مصدر سابق، ص 315-316.
- 17- محمد عاطف غيث، التغيير الاجتماعي والتخطيط، مصدر سابق، ص 296.
- 18- علي محمد رحومة، الانترنت والمنظومة التكنو اجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 79
- 19- محمد نبيل جامع ، علم الأتتماع المعاصر ،دار الجامعة الجديدة
- الاسكندرية، 2009، ص 545،
- 20- محمد الأطرش، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد 206، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 200، ص 18.
- 21- نفس المصدر، ص 19.
- 22-Dictionary Of Sociology, ibid. pp.1521154 Nicholas.
- 23- رضوان بو جمعة، التكنولوجيا الجديدة للاتصال وعولمة الثقافة، مجلة فكر ومجتمع، العدد الاول . الجزائر، ص 18
- 24- رضوان بو جمعة، نفس المرجع، ص 19
- 25- عبد الغني عماد ، سوسيولوجيا الثقافة ، مرجع سابق ، ص 290
- 26- نفس المرجع ، ص 288
- 27- كاظم الشبيب، العنف الاسري قراءة في الظاهرة من اجل مجتمع سليم ،المركز الثقافي العربي ،المغرب ، 2007 ، ص 79-80
- 28- عبد الغني عماد ، سوسيولوجيا الثقافة ، مرجع سابق ، ص 289
- 29- نفس المصدر ، ص 289
- 30- محمود امين العالم، ثقافة التنمية وتنمية الثقافة، مجلة الفكر الديمقراطي، العدد 6، قبرص، 1898 ص 97
- 31- هشام شرابي، النظام الابوي واشكليه تخلف المجتمع العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت طبعة 2، 1992، ص 64
- 32- نفس المصدر، ص 47-48
- 33- علي محمد رحومة ، مرجع سابق، ص 340